

شركة المعادن والصناعات التحويلية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة المعادن والصناعات التحويلية
شركة مساهمة كويتية (عامّة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
6	بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
40 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



RSM البرزغ وشركاهم

برج الرابحة ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزیز حمد المسفر، شرق
حرب 2115 المسفة ١3022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsmglobal/kuwait

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (37) حول البيانات المالية المجمعة، تم إدراج استثمار المجموعة في شركة زميلة ("شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م.") بمبلغ 5,465,720 دينار كويتي، في بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020. حيث تتضمن شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م. على استثمار عقاري في منطقة أمغره مقام عليه مصنع الشركة الأم بقيمة 3,426,400 دينار كويتي وقد تم إخلاؤه من قبل وزارة التجارة والصناعة. لم تقم الشركة الزميلة بشطب القيمة الدفترية لهذا الاستثمار، مما لا يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصانين عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. لقد قمنا بعرض أمور التدقيق الهامة التالية:

تقييم العقارات الاستثمارية

إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة وتمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات، لذلك قمنا باعتبار تقييم العقارات الاستثمارية كأمر هام. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مرخص لهم في التقييم مرة واحدة على الأقل في السنة. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة افتراضات السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لترض تقييم القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة رسملة الدخل، أخذاً بالاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

تدقيق حسابات | ضرائب | استثمارات

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، كما وأنا ركزنا على مدى كفاية الإفصاح عن تقييم العقارات الاستثمارية. تظهر تلك الإفصاحات المتعلقة بهذا البند ضمن إيضاح رقم (11) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيتنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، ولقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هنالك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف أو مقصود، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير التدقيق إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتحديد رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وترقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلائنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطفئ على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تملك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأتينا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق فيما عدا ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي، فيما عدا تملك شركة تابعة للمجموعة لعقارات إستثمارية وعوائد إيرادات الإيجارات عليها، مما يخالف أغراض الشركة التابعة المنصوص عليها في عقد تأسيسها.

علاوة على ذلك، وحسب ما ورد إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا خلال مراجعتنا ما يشير إلى وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.



نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
25 مارس 2021

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
3,278,803	3,487,748	3	نقد ونقد معادل
1,017,988	1,047,054	4	ودائع لأجل
29,715	29,715	5	استثمارات مرابحة
4,319,765	4,977,590	6	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	48,600	7	مستحق من أطراف ذات صلة
1,520,230	741,350	8	مخزون
10,166,501	10,332,057		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
164,986	34,972	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
5,456,750	5,465,720	10	استثمار في شركة زميلة
2,390,000	2,342,000	11	عقارات استثمارية
1,938,197	1,634,795	12	ممتلكات وعقارات ومعدات
511,511	2,371,124	13	موجودات حق الاستخدام
406,889	406,889		شهرة
10,868,333	12,255,500		مجموع الموجودات غير المتداولة
21,034,834	22,587,557		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
518,287	-		بنوك دائنة
1,195,000	970,000	14	أقساط عقود تمويل إجازة
750,000	1,158,000	15	قروض لأجل - الجزء المتداول
259,186	672,133	16	مطلوبات عقود الإيجار - الجزء المتداول
3,633,380	4,727,030	17	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
747,610	847,688	7	مستحق الي طرف ذي صلة
7,103,463	8,374,851		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
-	636,846	15	قروض لأجل - الجزء غير المتداول
251,802	1,878,844	16	مطلوبات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول
928,282	1,021,963	18	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,180,084	3,537,653		مجموع المطلوبات غير المتداولة
8,283,547	11,912,504		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
10,000,000	10,000,000	19	رأس المال
1,520,581	1,520,581	20	إحتياطي إجباري
(1,056,623)	(1,056,623)	22	أسهم خزائنة
402,450	402,450		أثر التخفيض في حقوق ملكية شركات تابعة
(79,783)	(2,567,797)		خسائر مترابطة
10,786,625	8,298,611		مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
1,964,662	2,376,442		الحصص غير المسيطرة
12,751,287	10,675,053		مجموع حقوق الملكية
21,034,834	22,587,557		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.


طارق إبراهيم محمد المومني
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

مسعد إبراهيم الهولني
رئيس مجلس الإدارة

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والنخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاحات	
			الإيرادات:
8,775,161	7,077,549		صافي المبيعات
11,632,886	11,118,515	23	إيرادات الخدمات
<u>20,408,047</u>	<u>18,196,064</u>		
			التكاليف:
(7,191,903)	(5,065,115)		تكلفة المبيعات
(9,197,750)	(8,072,636)	23	تكلفة الخدمات
<u>(16,389,653)</u>	<u>(13,137,751)</u>		
4,018,394	5,058,313		مجمّل الربح
			المصاريف والأعباء:
(1,579,998)	(1,715,040)		تكاليف الموظفين
(2,942,759)	(2,681,316)	24	مصاريف عمومية وإدارية
(366,742)	(509,008)		مصاريف بيعية وتسويقية
(193,487)	(174,679)	12	إستهلاكات
(198,302)	(119,737)	ب - 6	صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(453,100)	-	7	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة
(300,000)	-	أ - 8	مخصص مخزون بطيء الحركة
-	(350,120)	8	شطب مخزون
(45,435)	(271,632)	13	إطفاء موجودات حق استخدام
(4,531)	(105,489)	16	تكاليف تمويلية لمطلوبات عقود الإيجار
<u>(6,084,354)</u>	<u>(5,927,021)</u>		مجموع المصاريف والأعباء
(2,065,960)	(868,708)		خسارة التشغيل
(1,170)	8,970	10	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
-	(1,138,681)	12	شطب ممتلكات وعقارات ومعدات
(47,228)	-	25	خسائر تصفية شركة تابعة
(2,054)	-	9	خسائر إستبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,200)	(130,014)	9	التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
4,000	(48,000)	11	إيرادات فوائد
36,703	27,810		مصاريف تمويلية
(246,340)	(216,441)		خسائر فروقات عملة أجنبية
(7,244)	(16,901)		إيرادات أخرى
578,036	305,731	26	خسارة السنة
<u>(1,752,457)</u>	<u>(2,076,234)</u>		النخل الشامل الآخر
-	-		مجموع الخسارة الشاملة للسنة
(2,123,530)	(2,488,014)		الخاصة بـ:
371,073	411,780		مساهمي الشركة الأم
<u>(1,752,457)</u>	<u>(2,076,234)</u>		الحصص غير المسيطرة
فلس	فلس		
<u>(23.57)</u>	<u>(27.61)</u>	27	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
 للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	المخصص غير المسيطر	المجموع الجزئي	خسائر متراكمة	احتياطي ائحة عملة اجنبية	حقوق ملكية شركات تابعة	أثر التغير في حقوق ملكية شركات تابعة	اسهم جزئية	اجنبي اجباري	رأس المال
14,515,702	1,593,589	12,922,113	2,043,747	11,958	402,450	-	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000
(1,752,457)	371,073	(2,123,530)	(2,123,530)	-	-	-	-	-	-
(11,958)	-	(11,958)	-	(11,958)	-	-	-	-	-
12,751,287	1,964,662	10,786,625	(79,783)	-	402,450	-	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000
(2,076,234)	411,780	(2,488,014)	(2,488,014)	-	-	-	-	-	-
10,675,053	2,376,442	8,298,611	(2,567,797)	-	402,450	-	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000

الرصيد كما في 1 يناير 2019
 مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل السنة
 أثر تصفية شركة ذليمة (إيضاح 25)
 الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019
 مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل السنة
 الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاحات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(1,752,457)	(2,076,234)	خسارة السنة
		التصويبات:
554,569	593,805	12 إستهلاكات
198,302	119,737	6 - ب صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
300,000	-	8 - أ مخصص مخزون بطيء الحركة
-	350,120	8 شطب مخزون
453,100	-	7 مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة
(26,479)	(400)	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
-	1,138,681	12 شطب ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(3,963)	26 ربح استبعاد عقود إيجار
1,170	(8,970)	10 حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
47,228	-	25 خسائر تصفية شركة تابعة
226,184	485,379	13 إطفاء موجودات حق استخدام
2,054	-	9 خسائر استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
		التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
1,200	130,014	9 الأرباح أو الخسائر
(4,000)	48,000	11 التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(36,703)	(27,810)	إيرادات فوائد
246,340	216,441	مصاريف تمويلية
28,173	122,389	16 تكاليف تمويلية لمطلوبات عقود الإيجار
(38,711)	-	18 مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضروره
241,521	244,149	18 مخصص مكافأة نهاية الخدمة
441,491	1,331,338	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(1,367,396)	(643,921)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
838,842	-	إجمالي المبلغ المستحق من العملاء عن أعمال العقود
-	(48,600)	مستحق من أطراف ذات صلة
1,789,752	428,760	مخزون
(151,327)	1,093,650	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
1,551,362	2,161,227	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(35,972)	(150,468)	18 مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
1,515,390	2,010,759	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
349,595	(29,066)	الحركة على ودائع لأجل
10,000	-	المحصل من استثمارات مربحة
(797,350)	(1,429,084)	12 شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
39,062	400	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
15,255	-	9 المحصل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
36,703	27,810	إيرادات فوائد مستلمة
(346,735)	(1,429,940)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
223,952	(518,287)	(المدفوع إلى) المحصل من بنوك دائنة
(535,000)	(225,000)	المدفوع إلى ألساط عقود تمويل إيجار
200,000	1,044,846	المحصل من قروض لأجل
(242,880)	(423,429)	16 المدفوع إلى مطلوبات عقود الإيجار
49,167	100,078	صافي الحركة على المستحق إلى طرف ذي صلة
(246,340)	(216,441)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(551,101)	(238,233)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
617,554	342,586	صافي الزيادة في نقد ونقد معادل
(623)	-	25 أثر تصفية شركة تابعة
1,921,442	2,538,373	نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,538,373	2,880,959	3 نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس تحت رقم 113/ جلد (17) بتاريخ 10 يونيو 1987، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 12320 بتاريخ 15 أغسطس 2018.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم هي:

- شراء وبيع الآليات والمركبات والناقلات المستعملة والخردة وقطع غيارها ومستلزماتها والمعادن بأنواعها ومشتقاتها وما ينتج عنها وتمثيل الشركات المتخصصة في ذلك.
- شراء وبيع خردة المنزّل والمشروعات الصناعية والتجارية بما يشمل ذلك من الأدوات المنزلية والآلات ومخلفات البناء المعدنية وغيره من الخردة المتوفرة محليا.
- تقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها محليا وخارجيا.
- استيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتخزين الخردة.
- القيام بكافة أعمال التجارة والتصدير والإنتاج المتعلقة بأغراض الشركة داخل دولة الكويت وخارجها.
- إنشاء الصناعات المكملّة لتجارة وإنتاج الخردة أو المساهمة في هذه المشاريع.
- إدارة وتطوير مناطق بيع وشراء وإنتاج وتصنيع المواد الخردة والمواد المستعملة والصناعات المكملّة داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بكافة أعمال الهدم والإزالة للمنشآت وتمثيل الشركات المتخصصة في هذا المجال.
- إقامة وإدارة المزايدات المتعلقة بأغراض الشركة محليا وعالميا وتمثيل الشركات في هذا المجال.
- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات الصناعية وشركات الإدارة الصناعية محليا ودوليا.
- تطوير وتهيئة وإنشاء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية والحرفية.
- القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والإنقاض والإستفاد منها داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع تعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع أعمال وخدمات تنظيف وحماية وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء أو إدارة أو صيانة محطات المجاري ورمي القمامة والأنقاض بأنواعها والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء صناعات لتدوير النفايات والأنقاض والمخلفات البيئية داخل وخارج دولة الكويت (وذلك بعد موافقة الهيئة العاملة للصناعة).

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو: ص.ب 4520 الصفاة - 13045 دولة الكويت.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 66.48% من قبل شركة أجيلتي للمخازن العمومية - ش.م.ك. (عامة) مدرجة في بورصة الكويت (الشركة الأم الرئيسية).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 25 مارس 2021. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. حيث لها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد:

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- عقارات استثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (د). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة ماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تأثير تفشي جائحة فيروس كوفيد 19 على المجموعة وذلك وفقا لما هو مبين في إيضاح (35).

المعيار الجديدة والمعدلة المطبقة**المعيار والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية**

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مطابقة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير كما في 1 يناير 2020 وبياناتها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط، وبياناتها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضيق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات اعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) - "تعريف الأهمية النسبية"

توفر تلك التعديلات تعريفاً جديداً للأهمية النسبية التي تنص على أن "المعلومات تعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفاءها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة استناداً إلى تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. يعتبر التحريف في المعلومات جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة، كما أنه ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

إطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018

إن إطار المفاهيم ليس معيولاً، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قائل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعاريف المحدثة ومعايير الإعراف بالموجودات والالتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجيل" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID-19

في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات تأجيل تتعلق بـ COVID-19 "تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجيل". تقدم هذه التعديلات إعفاء المستأجرين من تطبيق الإرشاد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن المحاسبة عن التعديلات على عقد التأجيل الناتجة عن امتيازات التأجيل كتأثير مباشر لجائحة COVID-19. وكمرير عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كانت امتيازات التأجيل المتعلقة بـ COVID-19 من المؤجر تمثل تعديل في عقد التأجيل. وبالتالي يقوم المستأجر الذي يأخذ هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغيير في مدفوعات عقد التأجيل نتيجة امتيازات التأجيل المتعلقة بـ COVID-19 بنفس طريقة المحاسبة عن التغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل ذلك التغيير تعديلاً في عقد التأجيل.

يتم تطبيق التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يتم السماح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تتطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعيار والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءاً لبدء الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم التالي" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولية رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكديدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إصالتها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لقرارات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (37) - "العقود المثقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو متكبداً خسارة.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العامة والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديلات سارية المفعول لقرارات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تقب بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2020:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1): "تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة - شركة تابعة تطبيق المعيار لأول مرة"

يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة (D16 - a) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) لقياس فروق الترجمة التراكمية باستخدام المبالغ المفصح عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند اختيار تطبيق الفقرة (D16 - a) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1).

إن هذا التعديل ساري المفعول للقرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المنقوعة أو المستلمة بين المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للقرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفتواتر السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقية القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركات التابعة
2019	2020			
99	100	تجارة عامة ومقاولات	نولة الكويت	شركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و. (ب/1)
99	100	تجارة عامة ومقاولات	نولة الكويت	شركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و. (ب/2)
99	99	تجارة عامة ومقاولات	نولة الكويت	شركة المعادن القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) وشركتها التابعة (ب/3)
70	70	تجارة عامة ومقاولات	نولة الكويت	الشركة المتحدة للخدمات الهندسية - ذ.م.م.
99	99	تجارة عامة ومقاولات	نولة الكويت	شركة كاروش المتحدة للتجارة العامة والمقاولات - شركة توصية بسيطة
60	60	تنظيف الطرق والمباني والمدن ومقاولات نظافة	نولة الكويت	شركة المحيط الفضي - علي حسين وشركاه - ذ.م.م. وشركتها التابعة

(ب/1) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني لشركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة شخص واحد، حيث تم التأسيس في السجل التجاري رقم القيد (69170) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة شركات الأشخاص بتاريخ 5 فبراير 2020 بناء على قرار الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2020.

(ب/2) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني لشركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة شخص واحد، حيث تم التأسيس في السجل التجاري رقم القيد (69164) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة شركات الأشخاص بتاريخ 5 فبراير 2020 بناء على قرار الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2020.

(ب/3) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني في الفترة اللاحقة لشركة المعادن القابضة من شركة مساهمة كويتية مقفلة إلى شركة شخص واحد، حيث تم التأسيس في السجل التجاري رقم القيد (327403) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة بتاريخ 8 مارس 2021 بناء على قرار الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2019.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه ذلك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصة غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصة غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصة غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كعمالة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ النظرية لحصة ملكية المجموعة والحصة غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المنفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة النظرية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول المالية:

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوي المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. أما التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتقوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في إن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في المركز المالي المجمع النقد والتفد المعادل، الودائع لأجل، استثمارات مريحة، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، القروض لأجل، مطلوبات عقود الإيجار، الدائنين والمستحق الي طرف ذي صلة.

الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيزر الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات المجموعة و كذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تُصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط" عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبني، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. ويتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبني

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الغاء الاعتراف

يتم الغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبني ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تُقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديلها أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المنفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة النظرية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبني. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبني.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبني مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة النظرية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، إستثمارات مربحة، المدينين التجاريين، المستحق من أطراف ذات صلة والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

1. النقد والنقد المعادل:

يمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2. ودائع لأجل

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة إستحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

3. مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً بمخصص الانخفاض في القيمة.

4. استثمار مربحة

يمثل استثمار المربحة في المبلغ المستحق على أساس الإستلام الموجل لينود تم تمويلها للغير وفقاً لاتفاقيات عقود المراجعات. يدرج رصيد المراجعات بإجمالي المبلغ المدين، بعد خصم عوائد التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء عوائد التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبني (كما هو موضح أعلاه).
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبني إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أساس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزعت الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

2. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التسعر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

النسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبني أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبني ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان لأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبني، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبني. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانيات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مديرو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المضافة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف به من خلال الدخل الشامل الآخر.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبني لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المضافة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنين

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

القروض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدية. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمنفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء، إلغاء أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري، يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كإرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لاية بنود متقادمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحلته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الإعتيادي مخصصاً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبيطنة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

و - العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإجراءات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً لتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدثت بها التغير.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسب المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها. يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقضاء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقضاء يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقضاء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً، الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختيار انخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح - دمج الأعمال والشهرة

1- دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقضاء. تقاس تكلفة الإقضاء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقضاء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقضاء كمصرفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقضاء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقضاء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقضاء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقضاء، ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقضاء. يتم إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار النولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات تلبود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقضاء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقضاء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

2- الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في مجموع المقابل المحوّل والمبلغ المعترف به لتحصص غير المسيطرة أو أي حصص محتفظ بها سابقاً عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقضاء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقضاء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنقاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو بصورة أكثر تكرارا عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءا من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المدبنة للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإلصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها.

في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساسا، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا للإستهلاك المتراكم والإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنتهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويندرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر والنخل الشامل الأخر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للإسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
20 - 10	تحسينات مواقع
10	آلات ومعدات
10 - 5	وسائل نقل
5 - 3	أثاث ومعدات مكاتب
5 - 3	

يتم إدراج الأعمال الراسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. يتم تصنيف هذه الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك نوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ي - إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل مفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم النفقات التفضية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يجب الإعراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كالإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل - توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كإحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

م - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ن - أسهم الخزنة

تتمثل أسهم الخزنة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزنة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "إحتياطي أسهم الخزنة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الإحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزنة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الإحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم إحتياطي أسهم الخزنة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزنة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزنة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزنة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزنة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزنة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

س - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

- الخطوة الثانية: تحديد التزامات التعاقدية في العقد - التزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل.

- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام التعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.

- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزام التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيز المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات الأداء التي لم يتم تليتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسلة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكديدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة من المجموعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقدّم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كفاية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام تعاقدي وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالالتزامات التعاقدية على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكميل.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود صيانة وتمديد ضمانات بأسعار ثابتة مع العملاء، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

عقود المقاولات

تتحقق إيرادات عقود المقاولات على مدى الوقت بطريقة التكلفة إلى التكلفة (أسلوب المدخلات)، أي نسبة تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تتحقق الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التغييرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند موافقة مالك العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقود بالكامل فور تبين حدوثها.

عندما لا يكون من الممكن تقدير الأيراد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الأيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات ومصاريف الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك النفعات.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

أرباح بيع موجودات مالية

تقاس أرباح بيع موجودات مالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الذقترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

إيرادات مريحة

تحتسب إيرادات المريحة على أساس نسبي زمني.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ع - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

الالتزامات المحتملة المعترف بها في اندماج الأعمال

تقاس المطالبات المحتملة المستحقة عليها في دمج الأعمال عند الاعتراف المبني بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية كل فترة مالية لاحقة، يتم قياس المطالبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الاعتراف المبني ناقصاً بالمبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

الالتزامات الضمان

يتم الاعتراف بمخصصات التكلفة المتوقعة لالتزامات الضمان في تاريخ بيع البضائع والخدمات ذات الصلة، وهي تمثل وفقاً لأفضل تقدير للإدارة المصاريف المطلوبة لتسوية التزام المجموعة.

العقود المثقلة بالالتزامات

إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة إستلامها بموجبه. وتنعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة لتتخرج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على أنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ف - تكاليف الإقراض

إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسمة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار الموقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للمصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقراض الأموال.

ص - عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود الإيجار (ان وجدت) على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تجاري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

1. عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة النظرية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المتأجلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقلص موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك مترام وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المفتر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) مطلوبات عقد التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعية الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتيقنة. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة النظرية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتنا (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ق - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والمحول إلى الإحتياطي الإيجاري وأي خسائر متركمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال السنة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ر - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متركمة وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ش - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة وكذلك حصة الزكاة المنفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ت - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ث - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداها بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

خ - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ذ - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بسبب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان ثلثية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب آراء هامة.

2- تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

- 3- **تصنيف الأراضي:**
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي كعقارات الاستثمارية عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد.
- 4- **مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:**
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لإحتمال الانخفاض في قيمة الدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.
- 5- **تصنيف الموجودات المالية:**
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).
- 6- **الحصص غير المسيطرة بنسب مادية:**
تعتبر إدارة الشركة الأم أن أي حصص غير مسيطرة بنسبة 5% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة التابعة ذات الصلة كحصص مادية.
- 7- **دمج الأعمال:**
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص نوعية العمليات الجوهرية المكتتة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتة يتطلب آراء هامة.
- أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.
- 8- **عقود التأجير:**
تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:
- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
 - تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيتم.
 - تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة موجراً).
 - تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
 - تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
 - تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.
- ب - **التقديرات والإفتراضات:**
إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للتقييم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:
- 1- **القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:**
تقوم المجموعة بإحتمال القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصوصة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.
- 2- **الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:**
ترجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقدم والتغيرات في العمليات.

3- انخفاض قيمة الشهرة:
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة التقديرية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تلتف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الأهم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

5- تقييم العقارات الاستثمارية:
تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام ثلاث طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:
1. رسمة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسمة.
2. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة التقديرية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخصم سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تنتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير:
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
• تقدير مدة عقد التأجير
• تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير
• تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- نقد ونقد معادل

2019	2020	
3,153,037	3,487,748	نقد في الصندوق ولدى البنوك
125,766	-	ودائع بنكية قصيرة الأجل
3,278,803	3,487,748	
(740,430)	(606,789)	ناقصاً: نقد محجوز مقابل خطابات ضمان
2,538,373	2,880,959	

بلغ معدل الفائدة على الودائع البنكية قصيرة الأجل لا شيء (2019: يتراوح من 2.5% إلى 2.75% سنوياً)، وتستحق هذه الودائع تعاقدياً بمعدل لا شيء (2019: 30 يوم).

كما في 31 ديسمبر 2020، يوجد مبلغ 606,789 دينار كويتي (2019: 740,430 دينار كويتي) محجوز مقابل خطابات ضمان لصالح المجموعة (إيضاح 29).

4- ودائع لأجل
يتراوح معدل العائد الفعلي على الودائع لأجل من 1.25% إلى 1.375% سنوياً (2019: 2.875% إلى 3.125% سنوياً). وتستحق هذه الودائع بمعدل 185 يوم (2019- 185 يوم).

إن ودائع لأجل بمبلغ 889,275 دينار كويتي (2019: 1,017,988 دينار كويتي) مرهونة مقابل بعض خطابات الضمان الصادرة لصالح المجموعة (إيضاح 29).

5- استثمارات مربحة

بلغ معدل العائد الفعلي على استثمارات مربحة 2% سنوياً (2019: 2% سنوياً)، وتستحق بمعدل 365 يوم (2019: 365 يوم).

إن استثمارات مربحة بمبلغ 29,715 دينار كويتي (2019: 29,715 دينار كويتي) مرهونة مقابل بعض خطابات الضمان الصادرة لصالح المجموعة (إيضاح 29).

6- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2019	2020	
10,666,922	11,202,305	مدينون تجاريون (أ)
992,020	928,062	دفعات مقدمة للموردين
154,905	264,702	تأمينات مستردة
751,210	1,000,381	محجوز ضمان
621,424	802,006	أخرى
(9,193,082)	(9,312,819)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب ، ج)
3,993,399	4,884,637	
50,316	23,354	موظفون مدينون
226,050	69,599	مصروفات مقدمة
50,000	-	متفوع لشراء شركة تابعة جديدة
4,319,765	4,977,590	

أ - مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم.

بالنسبة للمدينون التجاريون تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذا البند لا يحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق وبناءاً عليه فإن أثر تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة يعد غير مادي.

لم يطرأ أي تغيير على اساليب التقدير أو الافتراضات المهمة خلال السنة الحالية.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الاستحقاق وعدم دخول المجموعة في اتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم اعتباره إئتمان قد انخفضت قيمته. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هو كما يلي:

المجموع	أكثر 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	2020
11,202,305	7,838,500	222,431	105,183	3,036,191	
10,666,922	7,718,763	123,402	73,367	2,751,390	2019

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تتخفف قيمتها 327,614 دينار كويتي (2019: 196,769 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين ومؤسسات ووزارات حكومية الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 1,380,269 دينار كويتي من أرصدة المدينون التجاريون القائمة (2019: 1,839,194 دينار كويتي).

ب - مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

2019	2020	
9,277,579	9,193,082	الرصيد في بداية السنة
198,302	119,737	صافي المحمل خلال السنة
(282,799)	-	أثر تصفية شركة تابعة
9,193,082	9,312,819	الرصيد في نهاية السنة

ج - يتعلق مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بالبنود التالية:

2019	2020	
7,718,763	7,838,500	مدينون تجاريون (أ)
853,191	853,191	دفعات مقدمة للموردين
10,222	10,222	تأمينات مستردة
149,919	149,919	محجوز ضمان
460,987	460,987	أخرى
9,193,082	9,312,819	

7- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركة الزميلة وشركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط النفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع

2019	2020	ذات سيطرة مشتركة	شركة زميلة	مساهم رئيسي	
-	48,600	48,000	600	-	صافي المستحق من أطراف ذات صلة
747,610	847,688	-	-	847,688	مستحق إلى طرف ذي صلة
180,000	180,000	-	-	180,000	مصاريف مستحقة

إن الأرصدة المستحقة إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة ولا يوجد لها تواريخ إستحقاق محددة.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع

2019	2020	مساهم رئيسي	
(47,228)	-	-	خسارة تصفية شركة تابعة (إيضاح 25)
(453,100)	-	-	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة
(176,689)	(123,107)	(123,107)	مصاريف عمومية وإدارية

2019	2020	مزايا أفراد الإدارة العليا:
282,749	245,648	مزايا قصيرة الأجل
12,305	10,680	مزايا نهاية الخدمة
295,054	256,328	

8- مخزون

2019	2020	
792,288	394,632	قطع غيار ومواد خردة ومخلفات - مواد أولية
1,248,821	1,281,532	مواد خردة ومخلفات - تامة الصنع
348,189	218,948	بضاعة بالمخازن
1,361	-	تحويلات
2,390,659	1,895,112	
(803,642)	(803,642)	يطرح: مخصص مخزون تألف ويطيء الحركة (أ)
-	(350,120)	يطرح: شطب مخزون (إيضاح 37)
(66,787)	-	يطرح: أثر تصفية شركة تابعة (إيضاح 25)
1,520,230	741,350	

(أ) مخصص مخزون تألف ويطيء الحركة:

إن الحركة على هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
503,642	803,642	الرصيد في بداية السنة
300,000	-	المحمل خلال السنة
803,642	803,642	الرصيد في نهاية السنة

9- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

2019	2020	غير مسعرة: أسهم ملكية الإجمالي
164,986	34,972	
164,986	34,972	

إن الحركة على هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
183,495	164,986	الرصيد في بداية السنة
(15,255)	-	إسئذاد
(2,054)	-	استيعادات
(1,200)	(130,014)	التغير بالقيمة العادلة خلال السنة
164,986	34,972	الرصيد في نهاية السنة

تم الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في (إيضاح 33).

10- استثمار في شركة زميلة

يمثل هذا البند استثمار بنسبة 40% في شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م، وهي شركة تعمل في إدارة وتطوير العقار بمختلف أنواعه ومن أهم المشاريع التي اهتمت بها الشركة مشروع إدارة العقارات الكائنة في منطقتي أمغرة وميناء عبدالله والتي تستغلها الشركة الأم بموجب عقدها مع الهيئة العامة للصناعة.

المبلغ		نسبة الملكية		الأنشطة	بلد	اسم الشركة الزميلة
2019	2020	2019	2020	الرئيسية	التأسيس	شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م
5,456,750	5,465,720	%40	%40	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2019	2020	
5,457,920	5,456,750	الرصيد في بداية السنة
(1,170)	8,970	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
5,456,750	5,465,720	الرصيد في نهاية السنة

لا توجد لدى الشركة الزميلة أية التزامات محتملة أو إرتباطات رأسمالية كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: لا شيء).

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة بناء على بيانات مالية منققة كما في 31 ديسمبر 2020.

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

2019	2020	
1,859	1,559	الموجودات:
18,574,455	18,601,055	الموجودات المتداولة
18,576,314	18,602,614	الموجودات غير المتداولة
		مجموع الموجودات
19,650	22,050	المطلوبات:
4,914,790	4,916,262	المطلوبات المتداولة
4,934,440	4,938,312	المطلوبات غير المتداولة
13,641,874	13,664,302	مجموع المطلوبات
40%	40%	صافي الموجودات
5,456,750	5,465,720	نسبة ملكية المجموعة في شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م. حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر:

2019	2020	
(2,925)	22,425	إيرادات (مصاريف) أخرى
(2,925)	22,425	صافي الربح (الخسارة)
-	-	الدخل الشامل الأخر
(2,925)	22,425	إجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة)
(1,170)	8,970	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة

11- عقارات استثمارية

2019	2020	
2,386,000	2,390,000	الرصيد في بداية السنة
4,000	(48,000)	التغيرات في القيمة العادلة
2,390,000	2,342,000	الرصيد في نهاية السنة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأبواب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2020			
القيمة العادلة	مستويات القياس للقيمة العادلة	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
2,342,000	المستوى الثالث	رسمة الدخل	مباني سكنية

2019			
القيمة العادلة	مستويات القياس للقيمة العادلة	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
949,000	المستوى الثاني	أسعار السوق المقارنة	مباني سكنية
1,441,000	المستوى الثالث	رسمة الدخل	مباني سكنية
2,390,000			

كما في 31 ديسمبر 2020، تم تحويل عقار استثماري بقيمة عادلة بلغت 926,000 دينار كويتي (2019: 949,000 دينار كويتي) من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث من مستويات القياس المتسلسل للقيمة العادلة نتيجة تغيير أسس التقييم المتبعة من قبل المقيمين من طريقة أسعار السوق المقارنة إلى رسمة الدخل.

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية. إن العقارات الاستثمارية مرهونة لصالح أحد البنوك المحلية مقابل أقساط عقود تمويل إجارة (إيضاح 14).

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عملة)
وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

12- ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أثاث ومعدات مكاتب	وسائط نقل	الآلات ومعدات	تسجيلات مواقع	مشاريع قيد التنفيذ	مباني
10,000,983	170,442	1,583,377	5,034,193	1,796,283	249,386	1,167,302
1,429,084	1,721	226,971	107,808	300,000	791,544	1,040
(2,700)	-	(2,700)	-	-	-	-
(7,764,555)	(123,731)	-	(4,476,194)	(2,096,283)	-	(1,068,347)
3,662,812	48,432	1,807,648	665,807	-	1,040,930	99,995
8,062,786	170,107	1,039,662	4,196,517	1,774,915	-	881,585
593,805	340	302,619	236,081	19,240	-	35,525
(2,700)	-	(2,700)	-	-	-	-
(6,625,874)	(123,543)	-	(3,879,701)	(1,794,155)	-	(828,475)
2,028,017	46,904	1,339,581	552,897	-	-	88,635
1,634,795	1,528	468,067	112,910	-	1,040,930	11,360
1,938,197	335	543,715	837,676	21,368	249,386	285,717

كما في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتقييم مباني المجموعة من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها:

إن إحدى مباني المجموعة مقامة على أرض مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة لتنتهي بتاريخ 1 يوليو 2023. إن عقد الإيجار يتجدد تلقائياً وعقد جديدين، وتوقع الإدارة أن عقد الإيجار سوف يتم تجديده تلقائياً، حيث أن هذا هو المتعارف عليه في هذا النوع من عقود الإيجار.

إن الإستهلاك المحصل خلال السنة موزع كالآتي:

	2020
تكلفة المبيعات	419,126
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع	174,679
	593,805

13- موجودات حق الاستخدام
تقوم الشركة باستئجار العديد من الموجودات بما في ذلك المباني والمنشآت. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار من 5 سنوات. إن الحركة على بند موجودات حق الاستخدام هي كما يلي:

المجموع	أرض	مباني سكنية	الرصيد كما في 1 يناير 2020
511,511	107,195	404,316	إضافات خلال السنة
2,454,970	2,318,622	136,348	إستبعادات خلال السنة
(109,978)	-	(109,978)	الإطفاء المحمل على السنة
(485,379)	(268,681)	(216,698)	صافي القيمة التفتيرية كما في 31 ديسمبر 2020
2,371,124	2,157,136	213,988	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت إدارة المجموعة باستبعاد موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود تأجير بمبلغ 109,978 دينار كويتي و 113,941 دينار كويتي على التوالي، وذلك نتيجة إلغاء بعض عقود الإيجار. نتج عن الاستبعاد ربح بمبلغ 3,963 دينار كويتي (إيضاح 26)، تم إدراجة ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16).

إن الشركة الأم في الوقت الحالي تتناقش مع الهيئته العامه للصناعة بخصوص الموقع الحالي والمواقع البديئه المتاحة لعملياتها. لم يتم ادراج الموقع البديل ضمن موجودات حق الاستخدام، حيث أن العقد لازال في طور التوقيع.

إن الإطفاء المحمل على السنة موزع كالتالي:

2019	2020	تكلفة الخدمات
180,749	213,747	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع
45,435	271,632	
226,184	485,379	

14- أقساط عقود تمويل إجازة

2019	2020	إجمالي أقساط عقود تمويل إجازة
1,212,334	977,545	يخصم: المصاريف التمويلية المستقبلية
(17,334)	(7,545)	
1,195,000	970,000	

قامت المجموعة بالدخول في اتفاقيات تمويل إجازة مع بنك محلي لتمويل شراء واقتناء عقارات استثمارية (إيضاح 11)، مقابل دفعات إيجارية، دفعة بمبلغ 570,000 دينار كويتي تستحق بتاريخ 14 فبراير 2021، ودفعة أخيرة بمبلغ 400,000 دينار كويتي تستحق بتاريخ 20 فبراير 2021، مع وعد بالشراء عند سداد كامل الدفعات التعاقدية. إن العقارات الاستثمارية مسجلة باسم البنك كضمان لسداد الدفعات الإيجارية التعاقدية.

إن متوسط معدل فائدة الإقراض الفعلي 4.5% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019): تتراوح من 6.18% إلى 6.25% سنوياً).

15- قروض لأجل

إن القروض لأجل منوحة من بنوك محلية وتحمل فائدة سنوية تتراوح من 2.25% إلى 2.5% سنوياً (2019): من 2.25% إلى 2.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وتستحق سدادها بتاريخ 26 يناير 2021، تاريخ 30 أبريل 2021 وتاريخ 1 يوليو 2023.

تم تصنيف القروض لأجل في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:

2019	2020	الجزء المتداول
750,000	1,158,000	الجزء غير المتداول
-	636,846	
750,000	1,794,846	

إن الضمانات المقدمة للقروض هي كما يلي:

- أوراق دفع بقيمة تفتيرية 750,000 دينار كويتي.

16- مطلوبات عقود الإيجار

أن الحركة على بند مطلوبات عقود الإيجار خلال السنة كما يلي:

2019	2020	
-	510,988	الرصيد في بداية السنة
661,469	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2019
64,226	2,454,970	إضافات
28,173	122,389	تكاليف تمويلية (أ)
(242,880)	(423,429)	مدفوعات
-	(113,941)	استبعادات (إيضاح 13)
510,988	2,550,977	الرصيد في نهاية السنة

تم تصنيف مطلوبات عقود الإيجار في بيان المركز المالي المجموع كما يلي:

2019	2020	
259,186	672,133	الجزء المتداول
251,802	1,878,844	الجزء غير المتداول
510,988	2,550,977	

(أ) إن التكاليف التمويلية المحملة على السنة موزعة كالتالي:

2019	2020	
23,642	16,900	تكلفة الخدمات
4,531	105,489	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع
28,173	122,389	

17- دائتور وأرصدة دائنة أخرى

2019	2020	
752,846	680,893	دائتور تجاريون
1,811,442	3,017,745	مصاريف مستحقة (أ)
10,360	22,562	دائتو موظفون
409,158	635,949	إجازات موظفين مستحقة
649,574	369,881	دفعات مقدمة من العملاء
3,633,380	4,727,030	

(أ) تتضمن المصاريف المستحقة مبلغ 2,200,581 دينار كويتي (2019: 1,264,143 دينار كويتي) تخص مخصص التزام القيمة الإيجارية على الشركة الأم من تاريخ 1 أبريل 2018، تعود حق انتفاع لم يتم تجديدها (إيضاح 30).

18- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2019	2020	
761,444	928,282	الرصيد في بداية السنة
241,521	244,149	المحمل على السنة
(38,711)	-	مخصص لم يعد له ضرورة - (إيضاح 26)
(35,972)	(150,468)	المنفوع خلال السنة
928,282	1,021,963	الرصيد في نهاية السنة

19- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمنفوع بالكامل من 100,000,000 سهم (2019 - 100,000,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

20- إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضرورية دعم العملة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

21- إحتياطي إختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخالص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. بناء على قرار الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2001 تم إيقاف التحويل للإحتياطي الإختياري.

22- أسهم خزانة

2019	2020	
9,899,225	9,899,225	عدد الأسهم
9.89%	9.89%	النسبة إلى الأسهم المدفوعة
494,961	544,457	القيمة السوقية (دينار كويتي)
1,056,623	1,056,623	التكلفة (دينار كويتي)

وفقاً لقرار هيئة أسواق المال بتاريخ 30 ديسمبر 2013، قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الإحتياطيات بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ المجموعة بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

23- إيرادات وتكلفة الخدمات

إن إيرادات وتكلفة الخدمات تتمثل في إيرادات وتكاليف تركيب وصيانة أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف وأعمال نظافة والحراسة والنفايات الطبية.

24- مصاريف عمومية وإدارية

2019	2020	
323,675	235,605	مصاريف صيانة
1,405,893	1,371,284	إيجارات
344,349	496,628	أتعاب مهنية واستشارية
142,292	65,244	رسوم حكومية
50,017	50,540	مصاريف ماء وكهرباء
43,183	16,162	اشتراكات
15,408	14,690	ضيافة
199,383	185,503	نظافة
31,151	287	مصاريف سفر
28,792	1,320	عقود حراسة
358,616	244,053	أخرى
2,942,759	2,681,316	

25- تصفية الشركة التابعة

خلال عام 2019، قامت المجموعة بتصفية شركة المعادن والصناعات التحويلية - شركة اردنية - ذ.م.م. بناء على قرار مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 6 يناير 2019 حيث بيّنها كالتالي:

خسارة التصفية:

10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)	
623	نقدية
46,605	غير نقدية
47,228	إجمالي الخسارة الناتجة

بيان الموجودات والمطلوبات للشركة التابعة المصفاة:

10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)	
623	نقد ونقد معادل
66,787	مخزون (إيضاح 8)
67,410	إجمالي الموجودات
(8,224)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(8,224)	إجمالي المطلوبات
59,186	صافي الموجودات

الخسارة الناتجة عن تصفية الشركة التابعة:

10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)
11,958
(59,186)
(47,228)

استبعاد احتياطي ترجمة عملة أجنبية
ناقصاً: صافي الموجودات المصفاة
الخسارة الناتجة عن التصفية

26- إيرادات أخرى

2019	2020
162,993	-
38,711	-
18,358	-
196,860	176,805
26,479	400
-	3,963
134,635	124,563
578,036	305,731

تعويضات من شركات التأمين
مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة (إيضاح 18)
مخصص إجازات لم يعد له ضرورة
إيرادات إيجارات
ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
ربح استبعاد عقود إيجار (إيضاح 13)
أخرى

27- خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لأحساب خسارة السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2019	2020
(2,123,530)	(2,488,014)
أسهام	أسهام
100,000,000	100,000,000
(9,899,225)	(9,899,225)
90,100,775	90,100,775
فلس	فلس
(23.57)	(27.61)

خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

عدد الأسهم القائمة:

عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل
ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة

خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

28- الجمعية العامة السنوية والتوزيعات المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25 مارس 2021 بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

واقفت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 يونيو 2020، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تمت الموافقة على عدم توزيع أرباح أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

29- الالتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 التزامات محتملة هي كما يلي:

2019	2020
8,943,596	9,622,196
-	21,541
8,943,596	9,643,737

خطابات ضمان

إعتمادات مستندية

إن بعض خطابات الضمان بقيمة 1,525,779 دينار كويتي (2019: 1,788,133 دينار كويتي) مضمونة مقابل نقد ونقد معادل (إيضاح 3)، ودائع لأجل (إيضاح 4)، استثمارات مرابحة (إيضاح 5).

30- حقوق الانتفاع

إن عمليات الشركة الأم مقامة على أراضي مؤجرة من قبل المجموعة وموطنه لدى الشركة الأم، والتي تم تجديد عقود حق الانتفاع بها مع الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 19 يونيو 2013 لمدة خمس سنوات تنتهي في 31 مايو 2018 ولم يتم تجديدها وتم الإخلاء خلال الفترة اللاحقة تنفيذاً للتوصية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة بتاريخ 25 يناير 2021 (إيضاح 37).

خلال سنة 2018، أنهت الشركة الأم إجراءات استلام مساحة أراضي إضافية بمنطقة ميناء عبدالله والتعاميم كبدل لهذه الأرض.

31- المطالبات القضائية:
توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بتقييم مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

32- إدارة المخاطر المالية:
تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، استثمارات المراهجة، المدينة، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجازة، القروض لأجل، مطلوبات عقود الأيجار، الدائنين والمستحق إلى طرف ذي صلة، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشتر إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر سعر الفائدة:
تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغير معدل فائدة الإقتراض:

2020			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الرصيد كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	
± 5,235	1,047,054	± 0.5%	ودائع لأجل
± 149	29,715	± 0.5%	استثمارات مراهجة
± 4,850	(970,000)	± 0.5%	أقساط عقود تمويل إجازة
± 8,974	(1,794,846)	± 0.5%	قروض لأجل
± 12,755	(2,550,977)	± 0.5%	مطلوبات عقود الأيجار
2019			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الرصيد كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	
± 629	125,766	± 0.5%	ودائع بنكية قصيرة الأجل
± 5,090	1,017,988	± 0.5%	ودائع لأجل
± 149	29,715	± 0.5%	استثمارات مراهجة
± 2,591	(518,287)	± 0.5%	بنوك دائنة
± 5,975	(1,195,000)	± 0.5%	أقساط عقود تمويل إجازة
± 3,750	(750,000)	± 0.5%	قروض لأجل
± 2,555	(510,988)	± 0.5%	مطلوبات عقود الأيجار

ب - مخاطر الائتمان:
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض للمخاطر الائتمان تتمثل في النقد لدى البنوك، الودائع لأجل، استثمارات المراهجة، المدينة والمستحق من أطراف ذات صلة، كما يتم إثبات رصيد المدينة بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة لتعدد الكيانات للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وودائع لأجل
إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع البنكية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبني.

المدينون التجاريون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لتعاقد عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الأهم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، الودائع لأجل، استثمارات المرابحة، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

ج - مخاطر العملة الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د - مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع لأجل أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع. مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ بإحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2020				
المجموع	أكثر من سنة	4 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
970,000	-	970,000	-	أقساط عقود تمويل إجازة
1,794,846	636,846	1,158,000	-	قروض لأجل
2,550,977	1,878,844	672,133	-	مطلوبات عقود الإيجار
4,727,030	-	4,049,589	677,441	دائون وأرصدة دائنة أخرى
847,688	-	-	847,688	مستحق إلى طرف ذي صلة
10,890,541	2,515,690	6,849,722	1,525,129	المجموع
2019				
المجموع	أكثر من سنة	4 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
518,287	-	-	518,287	بنوك دائنة
1,195,000	-	1,195,000	-	أقساط عقود تمويل إجازة
750,000	-	750,000	-	قروض لأجل
510,988	251,802	259,186	-	مطلوبات عقود الإيجار
3,633,380	-	2,550,157	1,083,223	دائون وأرصدة دائنة أخرى
747,610	-	-	747,610	مستحق إلى طرف ذي صلة
7,355,265	251,802	4,754,343	2,349,120	المجموع

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنوع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية ومراقبتها بشكل مستمر. وفقاً لتقدير إدارة المجموعة فإن تكلفة الاستثمارات تقارب قيمتها التقديرية. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

33- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
 - من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.
- يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
 - المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2020			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	
34,972	-	34,972	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,342,000	2,342,000	-	عقارات استثمارية
2,376,972	2,342,000	34,972	المجموع
2019			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	
164,986	-	164,986	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,390,000	1,441,000	949,000	عقارات استثمارية
2,554,986	1,441,000	1,113,986	المجموع

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تُحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات والمطلوبات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة المالية الحالية والسابقة:

المجمعة	عقارات استثمارية
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	1,441,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	1,441,000
المحول من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث	949,000
الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل	(48,000)
الشمول الأخر	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	2,342,000

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات والمطلوبات المقاسة كمستوى ثالث:

بيان	المخلات غير الملحوظة	النطاق المتوسط	تحليل الحساسية
عقارات استثمارية	عائد الإيجار	8%	إن التغيير بنسبة $\pm 0.75\%$ في معدل العائد سيؤثر على القيمة العادلة بمبلغ 242,276 دينار كويتي أو ينقص القيمة العادلة بمبلغ 200,743 دينار كويتي.

34- معلومات القطاع

إن المجموعة مقسمة إلى أقسام تشغيلية لإدارة أنشطتها المختلفة. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في دولة الكويت. ولأغراض عرض القطاع الرئيسي، قامت إدارة المجموعة بتصنيف منتجات وخدمات المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية:

أ - قسم تقطيع المعادن و قطع الغيار المستعملة
يشمل إستيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها داخل دولة الكويت وخارجها، بالإضافة إلى تقطيع، تدوير النفايات البلاستيكية والانقاض والمخلفات البيئية والإنتاج بالمواد الناتجة من ذلك.

ب - قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف
يشمل صيانة المعدات واللوازم الفنية والمولدات الكهربائية وخدمات التنظيف والأدبيب المعدنية وصيانة أسقف المنشآت وإقامة الجسور والكباري ومقاولات تنظيف ومقاولات صحية وبيع وشراء مساحيق التنظيف وأعمال معدات الإطفاء وأجهزة إنذار الحريق ومقاولات تكييف وتبريد الهواء وصيانتها.

ج - قسم الخدمات - تنظيف
يشمل تنظيف الطرق والمباني وكذلك مقاولات نظافة المدن كما يشمل أيضاً الخدمات الأمنية.

د- أخرى
يشمل هذا البند الاستثمارات بأنواعها والشهرة ونشاطات أخرى.

إن التفاصيل المالية للقطاعات أعلاه والتي تحتوي على المعلومات الأولية للقطاع هي كما يلي:

2019		2020		
مطلوبات القطاع	موجودات القطاع	مطلوبات القطاع	موجودات القطاع	
4,684,545	5,526,717	8,705,222	6,781,533	قسم تقطيع المعادن و قطع الغيار المستعملة
3,346,137	8,517,614	2,922,487	8,896,702	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف
229,439	980,629	252,925	1,043,707	قسم الخدمات - تنظيف وحراسة
23,426	6,009,874	31,870	5,865,615	أخرى
8,283,547	21,034,834	11,912,504	22,587,557	
2019		2020		
نتائج القطاع	إيرادات القطاع	نتائج القطاع	إيرادات القطاع	
69,273	5,641,112	551,803	5,280,717	قسم النفايات - تقطيع المعادن
(12,861)	3,110,123	(2,299)	1,796,832	قسم النفايات - تدوير النفايات البلاستيكية
(1,587)	179,613	(237,642)	304,829	قسم النفايات - النفايات الطبية
1,100,997	8,503,353	1,175,651	8,122,485	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف
101,936	2,510,654	147,712	2,016,621	قسم الخدمات - تنظيف وحراسة
(3,010,215)	463,192	(3,711,459)	674,580	أخرى
(1,752,457)	20,408,047	(2,076,234)	18,196,064	

35- الإستراتيجية وجائحة كورونا

تطور جائحة فيروس كورونا (COVID 19) بسرعة خلال عام 2020، ونتيجة لهذا الوباء كان هناك تأثير سلبي على نتائج أعمال المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك بسبب اتخاذ إجراءات حكومية وتدابير لإحتواء انتشار هذا الوباء. إن الأثر الحالي للوباء على المجموعه يتلخص فيما يلي:

- انخفاض الإيرادات خلال سنة 2020 مقارنة بعام 2019 بنسبة 11%.
- تم تحميل مخصصات للمدينون التجاريون بمبلغ 119,737 دينار كويتي لعام 2020.
- تم إغلاق مواقع الإنتاج والبيع للمجموعة في مناطق أمغره، الشويخ، حولي والنعيم لمتوسط مدة ثلاثة أشهر خلال عام 2020.
- تكبدت المجموعة خسائر غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 130,014 دينار كويتي.
- التأخر في إنهاء المعاملات الحكومية مما له أثر على العملية التشغيلية للمجموعة من إصدار تراخيص وأوامر تصدير الشحنات الخاصة بالعملية التشغيلية للمجموعة.
- تأخير كبير في تنفيذ بعض المشاريع ومنها مشروع محرقة النفايات الطبية في منطقة كبد 1.

كما وأنه يوجد خطوات إتبعتها الشركة للحد من هذه الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على تفشي فيروس كورونا (COVID 19) والتي تتمثل في:

- قامت المجموعة بإعادة هيكلية المصاريف التشغيلية.
- لا يخطط حالياً مجلس إدارة الشركة الأم لأقتراح أية توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
- حصلت المجموعة على الموافقة على تسهيلات إضافية بقيمة 10 مليون دينار كويتي من أحد المساهمين الرئيسيين، كقروض قابل للتحويل.
- لتجنب المخاطر المتمثلة في أن الطرف المقابل لن يفي بالتزاماته بموجب أداة مالية أو عقود العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الوباء والحظر الحالية، بدأت المجموعة في الحصول على وثائق تامينه في شكل خطاب ضمان من بعض العملاء لتغطية مخاطر الائتمان.
- تعمل إدارة الشركة الأم بشكل مستمر لمراجعة الشروط التعاقدية الرئيسية مع العملاء والموردين لتجنب العجز في سيولة.

بناء على ما سبق ذكره حتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة وبالإضافة الى أن المطلوبات المتداولة للمجموعة لم تتجاوز الموجودات المتداولة، وعلى الرغم من عدم التأكد من نجاح الجهود المبذولة، فإن إدارة الشركة الأم قررت بأن الإجراءات التي اتخذتها كافة للتخفيف من الشكوك الجوهرية الغير مؤكدة ولذلك فقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة بناء على مبدأ الاستمرارية.

36- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

والمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المنفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2019	2020	
518,287	-	بنوك دائنة
1,195,000	970,000	أقساط عقود تمويل إجازة
750,000	1,794,846	قروض لأجل
510,988	2,550,977	مطلوبات عقود الإيجار
2,974,275	5,315,823	إجمالي الأقتراض
(3,278,803)	(3,487,748)	يخصم: نقد ونقد معادل
(1,017,988)	(1,047,054)	يخصم: ودائع لأجل
(1,322,516)	781,021	صافي الديون
12,751,287	10,675,053	مجموع حقوق الملكية
11,428,771	11,456,074	إجمالي الموارد المالية
-	%6.82	نسبة الدين إلى الموارد المالية

37- أحداث بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، تتضمن شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.ك. ("ريدكو") في بياناتها المالية استثمار عقاري ضمن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة يقع في منطقة أمغرة والقائم عليه مصانع ومباني وعمليات الشركة الأم وتم تسجيلها بقيمة 3,426,400 دينار كويتي ضمن بند الاستثمار، حيث تم هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم في الموقع القديم في جنوب أمغرة من قبل البلدية تنفيذاً للتوصية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة المؤرخة 25 يناير 2021 بإزالة وإخلاء الشركة الأم من موقعها في جنوب أمغرة (إيضاح 30).

تعتبر إدارة الشركة الأم أن الإجراء المتخذ من وزير التجارة والصناعة لا يعد قراراً لكونه مقتراً للعناصر القانونية للقرار الإداري ومخالفًا لقانون الصناعة، ولمواجهة هذا التعسف والمخالفة لأحكام القانون لجأت الشركة الأم للقضاء للدفاع عن حقوقها وحقوق مساهميها فلقامت بالدعوى القضائية فيما يخص هذا الأمر، كما وتحفظت الشركة الأم بحق المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه، وتقوم الشركة الأم حالياً بتقييم حجم الخسائر للجوء للقضاء للمطالبة بالتعويضات ذات الصلة والتي ستضمن البنود التالية:

- قيمة الموجودات التي اشترتها وأستبتها الشركة الأم لممارسة نشاطها في الموقع الحالي والتي خسرتها نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم من قبل البلدية محسوبة على أساس القيمة الاستبدالية.
- التكاليف التي ستكبدها الشركة لإنشاء وتأسيس متطلبات النشاط في الموقع البديل، والتي ستشمل على تكلفة تطوير البنية التحتية في الموقع الجديد، تكلفة البناء (بما في ذلك تكاليف التصميم والإشراف)، تكلفة شراء المعدات الجديدة، وغيرها من الأعمال.
- الخسارة في العوائد نتيجة الارتفاع المتوقع في تكاليف المواد الخام بسبب التغيير في الموقع الجغرافي بسبب التكاليف الإضافية للحصول على المواد الخام وتوزيع المنتجات المصنعة والنقص في كمية الإنتاج.

- تكلفة الفرصة لفقدان مصادر المواد الخام (الذين قد يتعاقدون مع المنافسين خلال الفترة التي لن تتمكن فيها الشركة الأم من الوفاء بالتزامات الشراء الخاصة بها).
- خسارة العوائد أثناء فترة التوقف لحين الانتهاء من إنشاء وتأسيس وتشغيل النشاط في الموقع البديل.
- تكلفة الفرصة لفقدان العملاء والأسواق وتكاليف التسويق الإضافية المتكبدة لإنشاء قاعدة عملاء في موقع جديد.
- مصاريف وتكاليف التمويل التي سنتكبدها الشركة الأم.
- بدل الإيجارات من ميناء عبد الله عقد رقم 85 للفترة من 1 يونيو 2013 حتى 6 أغسطس 2019.
- أي تكاليف أخرى ذات صلة.

نتيجة لما سبق ذكره، قامت المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 بشطب قيمة الممتلكات والعقارات والمعدات نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبني الإداري للشركة الأم في الموقع القديم في منطقة جنوب أمغرة من قبل البلدية والتي بلغت تكلفتها التاريخية كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 7,764,555 دينار كويتي، والتي أدت إلى الاعتراف بخسائر انخفاض بصافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 بقيمة 1,138,681 دينار كويتي وكذلك انخفاض بقيمة المخزون بمبلغ 350,120 دينار كويتي كتقدير أولي لحين الوصول للقيمة النهائية.

لم تقم المجموعة بتكوين مخصص خسارة انخفاض في القيمة الدفترية للعقار الاستثماري، نتيجة حالة عدم اليقين المرتبطة بتقدير قيمة التعويض الذي سيتم استلامه وتقدير القيمة العادلة لحق الانتفاع البديل.

قامت إدارة المجموعة بتاريخ 25 أغسطس 2019 بالتوقيع على محاضر لإستلام حدود أراضي بنيلة بمنطقة ميناء عبد الله ومنطقة النعائم وجازي العمل على توقيع العقود مع الجهات الحكومية المعنية بهذا الأمر. ولحين الإنتهاء من جميع الإجراءات من غير الممكن وضع تقدير القيمة العادلة لحق الانتفاع البديل.